

٧ - تكون وظيفة المجلس ، فيما يتعلق بالانماء الاقتصادي ، تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراساتها وتشجيعها ، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الانماء .

٨ - فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك ، الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة ، والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات .

٩ - يجوز لكل دولة - بما يتفق مع البند ٢ (ب) أعلاه - أن تدير مصرفها المركزي الخاص ، وأن تتحكم بسياساتها المالية والائتمانية وبايراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي ، وبمنح رخص الاستيراد ، وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتماداً على ائتمائها الذاتي . ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك ، خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب ، سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة ، في أية فترة مدتها إثنا عشر شهراً ، مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للاقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي ، مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الاقليم خلال الأثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ / كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ ، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات ، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي .

١٠ - تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك .